

فقد وضع الأمير الفرق بين الألف عندما يراد بها الهمزة ،  
وعندما تطلق على ما يعرف بألف المدّ حيث إن مخرج الهمزة  
يختلف كل الاختلاف عن ألف المدّ كما بيّنا .

وهو كثيراً ما يورد شرحي الدماميني والشُّمُتِي ويعرض  
رأيهما ، ويبيّن موقفهما من القضية اللغوية التي يشرحها ، ففي  
معرض حديث ابن هشام ، عن (أن) المصدرية الناصبة  
للمضارع . ووقوعها مع الفعل بعدها مصدراً مفعولاً به نحو ﴿وما  
كان هذا القرآن أن يفترى﴾<sup>(١)</sup> . (يونس من الآية ٣٧) .

يقول<sup>(٢)</sup> : « أن يفترى » أي افتراء بمعنى افترى أو ذو  
افتراء ، وجعل الرضي أن هذه المضمرة بعد لام الجحود فقال :  
وهما متعاقبان في اللفظ ، وعليه فالتقدير لأن يفترى ، والمحل من  
المحتمل للنصب والجر ، وجعل أبو البقاء « أن وما » بعدها فاعلاً  
لمحذوف أي ممكناً أن يفترى قال الشارح<sup>(٣)</sup> : « ويمكن أن تكون  
« كان » تامة ، و« أن يفترى » بدل من فاعلها بدل اشتغال وتعقبه

(١) مغني اللبيب ٢٥/١ ، وحاشية الأمير ٢٦/١ .

(٢) حاشية الأمير ٢٦/١ .

(٣) يريد بذلك الدماميني .